النشاط الزراعي في بلاد المغرب الأوسط
خلال القرنين 7 -8 هـ / 13 -14 م

د. شباب عبدالكريم [1]

مدخل:

طغت الدراسات والبحوث المتعلقة بالتاريخ السياسي والعسكري ونظم الحكم لبلاد المغرب الأوسط على حساب الدراسات الحضارية العامة، خاصة تلك المتعلقة بالنشاط الاقتصادي. تحاول هذه الورقة إبراز جوانب من النشاط الزراعي في هذه المنطقة الهامة من بلاد الغرب الاسلامي، خلال فترة القرنين 7و8 هـ، من حيث مدى تنوع المحاصيل والزروع، والظروف البشرية والطبيعية التي تحكمت في ذلك النشاط الزراعي، والتنظيم الزراعي، أسسه وبنياته.

يقدم عبدالرحمن بن خلدون في كتابه "العبر" إشارات مقتضبة حول النشاط الاقتصادي الهام على ذلك العهد (ق 7+8 هـ). فالمرينيون * الذين هاجموا تلمسان عام 761هـ/1272م "حطموا زروعها"[2]. كما أن السلطان الزياني أبا حمو موسى الثاني (760-791 هـ/ 1358- 1389م) الذي هاجم بلاد الديالم ***، انتسفها والتهمها وحطم زروعها[3].

ودائما في سياق حديثه عن توسعات الدولة الزيانية يشير ابن خلدون أن عثمان بن يغمراسن (681-703 هـ/ 1282-1303م) غزا منطقة متيجة "فانتسف نعمها وحطم زروعها"[4]، وفي سنة 686هـ / 1287م توجه إلى بلاد توجين فاكتسح حبوبها ونقل زروعها إلى مازونة[5].

تكشف هذه النصوص التي وردت ضمن الإطار السياسي العام للأحداث في بلاد المغرب الأوسط، أن هذه المنطقة كانت بلاد خصب ونماء، امتهنت فيها الفلاحة على نطاق واسع، وكانت مصدر عيش ورزق لكثير من سكانها. وتقدم لنا كتب الرحالة والجغرافيين، وبعض المصادر التاريخية الدور الكبير الذي لعبته الروافد والأنهار والينابيع المائية في ازدهار الفلاحة، ويفيدنا الجغرافي الإدريسي

---

[1] أستاذ محاضر قسم ب جامعة سعيدة

*بنو مرين بن ورتاجن بن ماخوخ بن حديج بن فاتن بن يدر بن يخفت بن عبد الله بن ورتنصيص بن المعز بن إبراهيم بن سحيك بن واسين من قبيلة زناتة، كانت مواطنهم قبل تكوينهم دولة من فكيك إلى سجلماسة إلى ملوية، نجحوا في الاستقلال بالمغرب الأقصى بعدما تمكن زعيمهم أبو يحي بن عبد الحق في افتكاك فاس من أيدي الموحدين عام 646 هـ. عبد الرحمن بن خلدون: العبر وديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المجلد 7، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1968م، ص 357.

[2]- نفسه، ص 260م.

**** * الديالم: أحد بطون قبيلة زغبة العربية، نسبة إلى ديلم بن حسن بن إبراهيم بن رومي. انظر بن خلدون، مج 6 ص 95.

[3]- نفسه، ص 274.

[4]- المصدر نفسه، ص 190.

[5]- المصدر نفسه، ص 191-327.

أن " مدينة يلّل بها عيون ومياه كثيرة"[1]. أما تلمسان "فلها نهر يأتيها من جبلها المسمى بالصخرتين.... و هذا الوادي يمر في شرقي المدينة، وعليه أرجاء كثيرة، ومما جاورها من المزارع كلها للسقي"[2]. كما ذكر أن لمدينة " مليانة نهر يسقي أكثر مزارعها"[3]، أما الجغرافي ابن سعيد فيقدم أيضاً جوانب هامة من الثروة المائية التي تزخر بها بلاد المغرب الأوسط، فذكر أن جبال الونشريس منها ينبع نهر الشلف ويصب عند مستغانم، وهو مثل النيل.[4] أما نهر المسيلة فيعتبره من "أجل الأنهار"، كما ذكر نهر يسر الذي يصب في مدينة أرشغون[5]. أما مليانة فلها " نهر يسقي أكثر حدائقها وجناتها"[6].

هذا وجدير بالذكر أن مصادر السقاية في بلاد المغرب الأوسط كانت متنوعة، فالأراضي التي كانت على ضفاف الأودية كانت تستفيد من السقي، وقد ذكرنا سابقاً ما أورده الإدريسي وابن سعيد حول أراضي تلمسان ومليانة ومستغانم والدور الإيجابي الذي لعبته أوديتها.

وقد زودتنا بعض النوازل بمعلومات قيمة عن نظام الري في تلمسان حيث كان منظماً تنظيما دقيقاً، فحسب الونشريسي كان بها عين ماء واحدة تسقي البساتين، فمنهم من كان يروي أرضه نهاراً، ومنهم من يسقيها ليلاً، وفئة ثالثة كانت تسقي من الغداة إلى الزوال[7]. وقد استخدم فلاح المغرب الأوسط الدواليب والنواعير وهي آلات لرفع المياه، وتديرها الدواب كما في مليانة ومنطقة الشلف[8].

أما الجهات الشرقية للمغرب الأوسط فيذكر العمري أن بعض أراضيها تعتمد على المطر كمصدر للسقاية[9]، أما الجهات الواحية فإن المياه الجوفية تعوض الأمطار[10].

وإذا كانت مدينة فاس قد عرفت تنظيما للري جد متطور حتى القرن 4هـ/10م، والمتمثل في تقنية إقامة السدود على واديها[1]، فإننا لا نستبعد على الفلاحين معرفتهم بهذا الأسلوب التقني.

---

[1]– أبو عبد الله الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، ب ت، مج1، ص 251.

[2]– الإدريسي، مصدر سابق، ص 248.

[3]– المصدر نفسه، ص 253.

[4]– ابن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، تح اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1982.ص 142.

[5]– المصدر نفسه، ص 127–140.

[6]– الإدريسي، مصدر سابق، م1، ص 253.

[7]– أبو العباس الونشريسي، المعيار المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب ج5، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1981. ص 111.

[8]– سليمان بهلولي، الدولة السليمانية والامارات العلوية في المغرب الأوسط 173–342هـ/789 م– 954م، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة وهران 2000م، ص 91.

[9]– ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأبصار، نشرة جزئية لحسن حسني عبد الوهاب تحت عنوان: وصف افريقية والأندلس أواسط القرن الثامن هـ، تونس ب ت، ص 02

[10]– إبراهيم حركات، النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط حتى القرن 9هـ/ 15م، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 1996، ص 89.

أنواع المزروعات:

تنوعت الغلات الفلاحية في بلاد المغرب الأوسط بسبب تعدد المناخات والترب واختلاف تقنيات الفلاحة بين البادية والحواضر. وقد شكلت الحبوب خاصة القمح والشعير المصدر الأساسي لمعاش الناس، كما أن شروطه الطبيعية والبشرية متوفرة[2]. ويصف لنا الجغرافي ابن سعيد أهمية منطقة تنس الزراعية بقوله :" وهي مشهورة بكثرة القمح"[3] ، أما الإدريسي فيذكر أن شعير بجاية "يكفي لكثير من البلاد"[4].

كما زرعت الخضر والبقول طيلة فترة القرنين 7و8هـ/ 13و14م وقبلها، أما البقول فقد وردت في معظم المصادر باسم القطاني ويقصد به الفول والحمص والعدس، والجلبان، والقطاني إما يؤكل أخضراً أو يابساً.ويشتد الطلب على الخضر والبقول من قبل سكان الحواضر لذا نجد زراعتها تتمركز حول الحواضر. حيث تتوفر التربة الخصبة والمياه[5] كتيهرت، مليانة، بجاية، وهران،

أما الفواكه فتميزت زراعتها بالانتشار، ويكشف لنا الإدريسي مناطق عديدة كتنس، معسكر، المرسى الكبير، المسيلة، شرشال[6]. أما ابن حوقل فيصف مدينة سطيف أنها "كثيرة الفواكه والثمار" أما مليانة "ففيها جميع الفواكه والثمار"، وجبل ميلة "فيه جميع الفواكه من التفاح الجليل والسفرجل، والأعناب الكثيرة"[7]. كما عرف المغرب الأوسط زراعة الكروم فمدينة المسيلة لها كروم كثيرة في معظمها على نهر الشلف، أما شرشال فكرومها ظاهرة[8]. أما الزيتون فيصف لنا البكري مدينة طولقة بأنها "كثيرة البساتين بالزيتون"[9].

يضاف إلى كل هذا أن المغرب الأوسط عرف النباتات النسيجية وهي مواد أولية نباتية، فبجاية حسب ابن سعيد المغربي كانت تنتج كميات كبيرة من القطن[10] بالاضافة الى مستغانم والمسيلة، أما متيجة "فهي أكثر النواحي كتاناً ومنها يحمل"[11].

---

[1]– الونشريسي، المعيار ج 5 ، ص 20–21.

[2]– بهلولي سليمان، مرجع سابق ص 91.

[3]– ابن سعيد، مصدر سابق ص 142.

[4]– الإدريسي، مج 1، ص 260.

[5]– بهلولي سليمان، مرجع سابق ص 93.

[6]– الإدريسي، مصدر سابق مج 1، ص ص 258،254،252.

[7]– ابن حوقل، صورة الأرض، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة ، ب ت ، ص ص 166–171.

[8]– الإدريسي، مصدر سابق مج 1، ص ص 253–258.

[9]– أبو عبيد الله البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، مكتبة المثنى، بغداد ب ت، ص 72.

[10]– ابن سعيد، مصدر سابق، ص 142.

[11]– البكري، مصدر سابق، ص 59–65–69.

أما الشهدانج * فزرع في المسيلة ونواحيها[1]، ويمكن أن نزيد على هذا تربية النحل التي اعتنى بها الفلاحون في شرشال وجزائر بني مزغنة، لذلك كان إنتاج العسل من الوفرة بحيث "ينقل إلى سائر البلاد والأقطار المجاورة لهم والمتباعدة عنهم"[2].

يظهر مما تقدم أن المغرب الأوسط عرف خصباً نماء كبيرين، واستمرت هذه الحالة الاقتصادية الايجابية إلى فترة القرنين السابع والثامن الهجريين.

التنظيم الزراعي:

كان التنظيم الزراعي في بلاد المغرب الأوسط لا يختلف كثيراً عن التنظيم المعمول به في سائر بلاد المغرب الإسلامي عامة، خاصة من حيث طبيعة ملكية الأراضي، وطرق وتقنيات استغلالها، فقد أشار ابن خلدون في كتابه "العبر" إلى بعض البيوتات الكبيرة التي امتهنت الزراعة، خاصة في السهول التي تقع بجوار المدن، فأسرة بني الملاح الأندلسية التي استقرت بتلمسان مع بداية تأسيس الدولة الزيانية، احترفت سكة الدنانير والدراهم "وزادوا إليها الفلاحة"[3].

ويؤكد يحي بن خلدون ظاهرة ممارسة البيوتات المعروفة حرفة الزراعة كعائلة المرازقة[4]. وما من شك أن العقار الفلاحي الذي حازت عليه العديد من البيوتات المشهورة كان مصدره الإقطاعيات السلطانية التي كانوا مشمولين بها. وقد أكد عبدالرحمن بن خلدون في أكثر من مجال، بخصوص طبقة الخاصة أن ثروتها مستمدة من الجاه بحكم قربها من السلطة الحاكمة، وقد أقدم السلطان الزياني يغمراسن بن زيان على إقطاع الفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن يخلف بن عبدالسلام التنسي أراض زراعية[5].

---

* الشهدانج: نبات من أصل صيني أو أصل فارسي، وهو نبات مماثل للقنب، وكانت تستعمل خيوطه في تحضير خيط قوي ومتين، ويستعمل في صناعة أثواب رقيقة وورق جيد. انظر: جودت عبد الكريم، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين 3 و4هـ/ 9و10م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ب ت، ص 56.

[1]– الإدريسي، مصدر سابق مج1 ص 253.

[2]– الإدريسي، مصدر سابق، ص 258.

[3]– ابن خلدون، العبر مج 7، ص 213.

[4]– يحي بن خلدون، مصدر سابق، ص 114.

* أبو اسحاق إبراهيم بن يخلف بن عبد السلام التنسي، من العلماء الكبار عرف بالزهد والتقشف، حاز مكانة رفيعة عند الملوك الزيانيين، انتهت غليه رياسة التدريس والفتوى في أقطار المغرب، ألّف في العلم كثيراً، وأشهر تآليفه شرح كتاب "تلقين المبتدأ وتذكرة المنتهى" لأبي محمد عبد الوهاب المالكي في الفروع، وقد ضاع هذا الكتاب أثناء الحصار الطويل لتلمسان، وتوفي العالم أبو إسحاق عام 680 هـ/1281م. انظر يحي بن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تح عبد الحميد حاجيات، ج1، المكتبة الوطنية، الجزائر 1986.ص ، أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تق عبد الحميد الهرامة، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس ليبيا 1989م، ص 38.

[5]– محمد بن عبد الله التنسي، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، تحقيق محمود بوعياد، إصدارات المكتبة الوطنية، الجزائر 1985م.، ص 127.

وقد كانت الأراضي المقتطعة لفائدة أصحاب السلطان وبطانته في غالب الأحيان ذات ملكية خاصة، لأنه قلما توجد أراضي ذات ملكية جماعية إذا كانت ذات مردود اقتصادي جيد، لأنه يكثر طلبها والتنافس على اقتنائها، ولنا في الأراضي المسقية الموجودة في أحواز المدن خير دليل على هذه الوضعية، لأنها ذات خصب مضمون بسبب المياه، وذات سوق مضمونة بسبب قربها من المدن[1].

أما البادية فان غالبية الأراضي كانت مشاعة تستغلها القبائل بشكل جماعي، خاصة مسارح الرعي للسوائم. لكن يجب التنبيه إلى أن بعض القبائل كانت إلى جانب حرفة الرعي، تمارس أنشطة فلاحية كقبائل توجين وسويد، "ففي هذه الحالة تضطر أن تترك بعض أفرادها لحماية مزروعاتها إلى حين عودتها من ضعنها"[2]. وبخصوص حجم الملكيات الفلاحية بالمغرب الأوسط ونوعيتها يمكن تسجيل أن الظروف الطبيعية تحكمت إلى حد كبير في هذا الجانب، وذلك لوقوع بلاد المغرب على حافة الصحراء الكبرى، وانفتاحها على سواحل البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما نتج عنه اختلافاً في طبيعة ملكية الأراضي من إقليم لآخر، فتركزت الملكيات الخاصة بجوار المدن[3].

تنوعت ملكيات الأراضي في المغرب الأوسط، وباستثناء أراضي الإقطاع التي أشار إليها ابن خلدون، فانه أغفل باقي أنواع الملكيات الأخرى التي يمكن استقاء معلومات بشأنها من المصادر التاريخية الأخرى وكتب النوازل والرحلات.

أ- الأراضي الموظفة: وهي تلك الأراضي التي فرض عليها "وظيف*" للدولة، وحسب الونشريسي يمكن ملاحظة أنه في حالة شراء تلك الأراضي لا يلزم المشتري دفع الوظيف إلا بداية من اليوم الذي اشتراها فيه[4].

ب- أراضي الإقطاع: يمكن اعتبارها الأرض التي يقطعها السلاطين وأصحاب الحكم عموماً لأفراد معينين لقاء خدمات معينة قدموها للدولة، وقد أشار ابن خلدون إليها في أكثر من مكان، حيث أورد أن السلطان أبي حمو الأوسط أقطع بعد عام 749هـ عرب المعقل مواطن بتلمسان، لاستمالتهم في صفه ضد المرينيين، و نفس الأمر فعله مع عرب حصين عام 768هـ. ولا شك أن كبار قادة الجيش استفادوا من هذه الأراضي كالقائد العسكري عبد الله بن مسلم، ويورد ابن خلدون بخصوص المكانة التي تبوأها في

---

[1]- عبد المجيد زيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفية واجتماعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر 1988، ص 225.

[2]- جودت عبد الكريم، مرجع سابق، ص 19.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت 2001، ص 14-15.

[4]- الونشريسي، المعيار ج6، ص 102.

* الوظيف هو الضريبة. انظر : كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المغرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، 1996. ص 62.

الدولة "فعلا كعبه واستفحل أمره" ولا شك أن هذه العبارة توحي أن عبد الله بن مسلم استفاد من امتيازات هامة من ضمنها الأراضي المقتطعة[1].

ت- الأراضي الموات: وهي الأرض البور التي يقطعها السلطان أو ولي الأمر لمن يحييها ويزرعها، وأورد الونشريسي أن رجلا من أهل تلمسان، قام عام 708هـ/1306 م باستصلاح أرضٍ بورٍ مهملة قرب العمران، وغرسها ثم باعها لرجل آخر، الشيء الذي يؤكد أن الأرض البور تصبح ملكاً لمن يحييها فيتصرف فيها كما يشاء[2].

ث- أراضي الحبوس: كان الهدف من حبس تلك الأراضي هو تحقيق الرعاية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي. وتفيد إحدى النوازل وجود الأراضي المحتبسة على المساكين ببلاد المغرب، أطلق عليها أرض المساكين، كانت تزرع وتوزع عائداتها على الفقراء[3].

هذا ومن المفيد الإشارة إلى أن استغلال الأرض وتقليبها وتهيئتها لم يكن يقوم به مالك الأرض دائماً، وإنما عرف أيضاً نظام الشركات الزراعية، ويتضح ذلك من إحدى النوازل للونشريسي حيث أشار إلى أخوين شقيقين كانت بينهما أرض زراعية، وكان أحدهما يستغل الأرض ويقتسم مع أخيه الآخر محصول الأرض عند حصاده[4]، كما عرفت شركة المناصفة وذلك بأن يشترك المالك بأرضه بينما يقوم الشريك بالقليب والبذر والعمل، ويكون المحصول مناصفة بينهما، كما كان المالك أحياناً يؤجر أرضه مقابل أجر معلوم[5].

هذا وقد كان النشاط الفلاحي يواجه مشاكل عدة طول فترة القرنين 7و8هـ/13و14م، أبرزها الجفاف وقد أشار ابن خلدون إلى أعوام 692م، وما بعدها " أصاب الناس قحط ونالتهم سنة وهنوا لها"[6].

كما أن الصراعات السياسية بين الدول على زعامة بلاد المغرب أثرت إلى حد كبير على الفلاحة، ويقدم لنا ابن أبي زرع نصاً حول تخريب بني مرين وحلفائهم من قبائل توجين لزروع بعض نواحي المغرب الأوسط عام 670هـ/1272م، حيث كتب :"فقطعوا الثمار والجنات، وأفسدوا الزروع، حتى لم يدعوا بتلك النواحي قوت يوم، حاشاً السدرة والدوم"[7].

---

[1]- ابن خلدون، العبر مج 7، ص 260.

[2]- الونشريسي، ج 5 ص 116-117.

[3]- الونشريسي، ج7، ص 63، 332.

[4]- الونشريسي، ج 5 ، ص 44-45.

[5]- المصدر نفسه، ج8، ص 138.

[6]- ابن خلدون، العبر مج7، ص 454.

[7]- محمد ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1972، ص 311.

أما أساليب الزراعة، فعرف الفلاح في المغرب الأوسط أسلوب المناوبة، وتسوية التربة وتقليم الأشجار وتلقيحها، والزراعة الواسعة والزراعة الكثيفة، ويذكر أن فلاحي مدينة باديس* كانوا يزرعون الشعير مرتين في العام على مياه سائحة كثيرة عندهم[1]. كما تمت الاستعانة بالثيران والبقر لعمليات الدرس والحرث[2].

خلاصة

إن المعطيات التي أوردناها، تسمح لنا باستخلاص الرأي الذي مفاده أن بلاد المغرب الأوسط عرفت خصباً كبيراً ووفرة إنتاجية هامة خلال فترة القرنين 7 –8 هـ/13–14م، تمثلت في تنوع المحاصيل الفلاحية من حبوب وخضر وفواكه وبقول وغيرها، مدعومة بتوفر إمكانيات طبيعية كوفرة المياه وامتداد السهول الخصبة، وبشرية تمثلت في إلمام المزارعين بالأساليب والتقنيات المعروفة وقتذاك. مع العلم أن التنظيم الزراعي في المنطقة كان يتشابه كثيراً مع التنظيم المعروف في بلاد المغرب الإسلامي عامة، من حيث طبيعة ملكية الأراضي وطرق وتقنيات استغلالها.

---

[1]– بهلولي سليمان، مرجع سابق، ص 29.

*بادس: بكسر الدال المهملة، وسين غير معجمة: اسم لموضعين بالمغرب، الأول بادس فاس والثاني بادس الزاب، ولعل المقصود من السياق العام هو الموضع الثاني. انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، مج1، ص 317.

[2]– الونشريسي، مصدر سابق، ج 9 ص 108–110.